

Distr.: General
12 September 2006
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

أولا - مقدمة

- ١ - هذا التقرير هو تقرير الثاني عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، والذي يلي تقرير المؤرخ ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦ (S/2006/670)، الذي ركز على الخطوات المتخذة حتى ذلك التاريخ، وعلى التدابير اللازمة اتخاذها لتعزيز وقف الأعمال القتالية الذي لا يزال هشاً. ويتضمن هذا التقرير تقييماً أكثر شمولاً للحالة السياسية، إلى جانب معلومات مستكملة عن جميع الخطوات المتخذة لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإني أتقدم بهذا التقييم السالف الذكر لتلبية للطلبات الواردة في الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ من القرار.
- ٢ - ويحدد المجلس في قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦)، المبادئ والعناصر التالية التي سيستند إليها في تحقيق وقف دائم لإطلاق النار في إيجاد حل دائم:

- (أ) الاحترام التام للخط الأزرق من جانب كل من لبنان وإسرائيل؛
- (ب) اتخاذ ترتيبات أمنية لمنع استئناف الأعمال القتالية، بما في ذلك إنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من أي أفراد مسلحين أو معدات أو أسلحة بخلاف ما يخص حكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة)؛
- (ج) التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف ومن قراري مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، التي تقضي بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان، حتى لا تكون هناك أي أسلحة أو سلطة في لبنان عدا ما يخص الدولة اللبنانية، عملاً بقرار مجلس الوزراء اللبناني المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦؛
- (د) منع وجود قوات أجنبية في لبنان دون موافقة حكومته؛
- (هـ) منع مبيعات أو إمدادات الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى لبنان عدا ما تأذن به حكومته؛



(و) تزويد الأمم المتحدة بجميع الخرائط المتبقية للألغام الأرضية في لبنان، الموجودة بحوزة إسرائيل؛

وركز المجلس أيضا على ترسيم الحدود الدولية للبنان، لا سيما في مناطق الحدود المتنازع عليها أو غير المؤكدة، بما في ذلك في منطقة مزارع شبعا، وعلى إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الجمهورية العربية السورية ولبنان، بوصفهما خطوتين مهمتين. وتشمل المسائل الإضافية التي يلزم معالجتها إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين الأسيرين دون شروط ومسألة السجناء اللبنانيين المحتجزين في إسرائيل.

ثانيا - معلومات أساسية

ألف - نتائج الحرب

٣ - تُبين الأرقام اللبنانية الرسمية الصادرة حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ أن عدد القتلى في لبنان نتيجة الصراع بلغ ١٨٧ ١ قتيلا وأن عدد الجرحى بلغ ٤٠٩٢ ٤ جريحا. وكثير من هؤلاء الضحايا هم من الأطفال. وتفيد تقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن مليون شخص لبناني قد شردوا في الفترة من ١٢ تموز/يوليه إلى ١٤ آب/أغسطس، منهم حوالي ٧٣٥ ٠٠٠ شخص التمسوا المأوى داخل لبنان و ٢٣٠ ٠٠٠ شخص التمسوه خارجه؛ ويشمل هذا تشريدا ثانيا لنحو ١٦ ٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين. ونتجت عن وقف الأعمال القتالية في ١٤ آب/أغسطس حركة هائلة وسريعة لعودة المشردين داخليا واللاجئين إلى مناطقهم الأصلية. وتفيد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأنه في غضون بضعة أيام من توقف إطلاق النار، كان نحو ٩٠ في المائة من المشردين في لبنان في فترة الأعمال القتالية، وهم حوالي ٩٠٠ ٠٠ نسمة يمثلون ربع عدد السكان، قد عادوا إلى ديارهم أو أصبحوا مقيمين بالقرب منها. وفي نهاية آب/أغسطس، قُدِّر عدد الذين لا يزالون مشردين داخليا بما يتراوح بين ١٠٠ ٠٠٠ و ١٥٠ ٠٠٠ شخص.

٤ - وفي لبنان، يُقدَّر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن الصراع سبب أضرارا مادية تبلغ قيمتها ٣,٦ بلايين دولار، بما في ذلك تدمير ٨٠ جسرا؛ و ٦٠٠ كيلومتر من الطرق البرية؛ و ٩٠٠ من المصانع والأسواق والمزارع وغيرها من المنشآت التجارية؛ و ٣١ من المطارات والموانئ ومحطات المياه ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية؛ و ٢٥ من محطات الوقود. ويصل معدل البطالة حاليا إلى ٧٥ في المائة في بعض مناطق البلد. ويُقدَّر عدد المنازل التي دمرت بحوالي ١٥ ٠٠٠ منزل.

٥ - وعلى الجانب الإسرائيلي، قُتل في الفترة من ١٢ تموز/يوليه حتى ١٤ آب/أغسطس ٤٣ من المدنيين الإسرائيليين و ١١٧ من جنود قوات الدفاع الإسرائيلية. وبالإضافة إلى الأعداد الكبيرة من الأشخاص الذين عولجوا من الشعور بالصدمة والقلق، أصيب ٣٣ إسرائيليًا بإصابات خطيرة و ٦٨ إسرائيليًا بإصابات متوسطة. وخلال تلك الفترة، سقط داخل إسرائيل ٩٧٠ ٣ صاروخا، منها ٩٠١ سقطت في مناطق حضرية؛ وشُرد من السكان ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة واضطر أكثر من مليون شخص إلى الإقامة لبعض الوقت في المخاييم، وفقا لما تفيد به الأرقام الإسرائيلية الرسمية.

٦ - ومنذ أن أصبح وقف الأعمال القتالية نافذا، شهدت الاستجابة الإنسانية في لبنان تحولا سريعا في طبيعتها اقترب بها إلى أنشطة الإنعاش المبكر والمبادرات القصيرة الأجل لتقديم المساعدة إلى الأعداد الكبيرة من العائدين. وركز نداء الأمم المتحدة العاجل المنقح، الصادر في ستهولم في ٣١ آب/أغسطس، على إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة، والاحتياجات الصحية والتعليمية الطارئة، وتوفير المياه والمرافق الصحية، مع اعتزام تنفيذ الشطر الأكبر من المشاريع في غضون الأسابيع الستة المقبلة. وفي ٣١ آب/أغسطس، كانت نسبة تتراوح من ٣٠ إلى ٥٠ في المائة من الأسر المعيشية في المناطق المتضررة من الصراع لا تزال بحاجة إلى المساعدة الغذائية؛ كما أن ١٢٠ ٠٠٠ شخص في جنوب بيروت و ٣٠ ٠٠٠ شخص في المدارس وغيرها من المؤسسات العامة لا يزالون بحاجة إلى المساعدة الغذائية. وإن كان قد تم حتى الآن تلبية معظم الاحتياجات العاجلة^(١). وقد نُسقت الأنشطة الإنسانية، ولا تزال تُنسق، عن طريق مجموعات تتولى قيادتها وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها، ويجري تنفيذها عبر مركزين للأنشطة الإنسانية (صور وصيدا).

٧ - وعقب وقف الأعمال القتالية، شرعت حكومة لبنان، بدعم كامل من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية، في إجراء سلسلة من التقييمات الأولية للاحتياجات، ووضعت استراتيجية لتلبية احتياجات الإنعاش المبكر، أرست بها الأساس اللازم لأعمال التعمير الأطول أجلا. وقد عُرضت هذه الاستراتيجية في المؤتمر الدولي للجهات المانحة المعقود في ستهولم في ٣١ آب/أغسطس، مقترنة بالنداء العاجل المنقح

(١) لا تزال توجد شواغل أيضا بشأن التأثير المحتمل للنقص القائم في بعض العقاقير الأساسية والآثار الناجمة عن تعطيل خدمات الصحة العامة والصحة الإنجابية والتطعيم وخدمات صحة الطفل؛ وقد خلص تقييم أجرته الأمم المتحدة لأكثر من ٤٠٠ مرفق صحي في المناطق المتضررة من الصراع إلى أن ٢٦ في المائة من جميع هذه المرافق لا يعمل نتيجة للإصابة بأضرار مادية أو الافتقار إلى الموظفين أو عدم تيسر الوصول إليه. وأصاب الضرر أو الدمار عددا كبيرا من المدارس أيضا. وتبين التقييمات الميدانية الأولية المشتركة التي أجرتها وكالات الأمم المتحدة في الجنوب أن المجتمعات المحلية تضع التعليم المدرسي في موضع الأولوية لأنه ما لم يُبذل في هذا الصدد جهود رئيسية، ستعترض السنة الدراسية للخطر.

الصادر عن الأمم المتحدة. وقد تجاوز مجموع التبرعات المعلنة في ذلك الاجتماع لدعم الجهود القصيرة الأجل للحكومة لبنان ٩٠٠ مليون دولار^(٢).

٨ - وفي إسرائيل، نتج عن وجود بنية أساسية مكتملة من المخابئ الواقية من القنابل أن عدد المشردين ظل محدودا نسبيا. وانتقل كثير من المدنيين الإسرائيليين المتضررين صوب الجنوب وظلوا قيد الرعاية من الأقارب أو الأصدقاء. ونتيجة لذلك، ظلت الحالة الإنسانية تحت السيطرة. وعقب توقف الأعمال القتالية، تعهدت الحكومة بجعل إصلاح حيفا والمنطقة الشمالية هدفا محوريا ضمن أولويات إسرائيل في المستقبل القريب. وفي ٢٠ آب/أغسطس، قرر مجلس الوزراء إنشاء لجنة خاصة لتدعيم حيفا والمنطقة الشمالية؛ وأبلغ كبير منسقي إسرائيل لعملية إعادة تشييد البنية الأساسية العمومية في المنطقة الشمالية الوزراء بأن المدارس المصابة بأضرار سيتم إصلاحها بحلول بداية السنة الدراسية في ٣ أيلول/سبتمبر. وقامت الحكومة أيضا بدفع تعويضات لأصحاب الأعمال التجارية وللأسر وبفتح مراكز لمعالجة الذين يعانون من الصدمة.

باء - بعثات الأمم المتحدة الموفدة إلى المنطقة

٩ - منذ أن نشبت الأزمة في الشرق الأوسط باندلاع الأعمال القتالية بين حزب الله وإسرائيل في ١٢ تموز/يوليه، داومت على الاتصال المنتظم برئيسي وزراء لبنان وإسرائيل، وكذلك بغيرهما من الأطراف الفاعلة ذات الصلة والأطراف المعنية. كما أتي أوفدت عددا من البعثات الرفيعة المستوى إلى المنطقة.

١٠ - ونظرا لأهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، قررت أن أقوم بنفسي بزيارة للمنطقة. وقد حضرت اجتماع الاتحاد الأوروبي الاستثنائي المعقود على المستوى الوزاري في بروكسل في ٢٥ آب/أغسطس، ثم سافرت في الأيام التالية إلى لبنان وإسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة والأردن والجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وقطر والمملكة العربية السعودية ومصر وتركيا وأسبانيا، حيث التقيت برؤساء الدول ورؤساء الحكومات ووزراء الخارجية وغيرهم من كبار المسؤولين في هذه البلدان. وبالإضافة

(٢) تم الالتزام حتى تاريخه بما قدره ٩٢,٣ مليون دولار في مقابل المبلغ المطلوب في إطار النداء العاجل المنقح من أجل لبنان وقدره ٩٦,٥ مليون دولار، وسجلت أيضا تبرعات إضافية معلنة قدرها ١٣,٤ مليون دولار. وفي أثناء تنفيذ المبادرات المشمولة في استراتيجية الإنعاش المبكر التي وضعتها حكومة لبنان، على مدى الفترة التالية التي تتراوح من أربعة إلى ستة أشهر، ستنجز الحكومة أيضا عددا من التقييمات المتعمقة للتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية وستضع برنامجها الطويل الأجل للتعمير، على أساس جدول أعمال الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي أعدته قبل نشوب الصراع.

إلى ذلك، ظللت طوال بعثتي على اتصال وثيق عبر الهاتف بمؤلاء المسؤولين الرفيعي المستوى وممثلي الأطراف المعنية الأخرى والأطراف الفاعلة ذات الصلة. ولاحظت وجود تأييد على نطاق واسع لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وألجج صدري ما شهدته من الالتزام العام باستعادة الأمن والاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط. ويسرني أن أنوه إلى أن الجهود التي بذلتها أسهمت فيما يبدو في تأمين التزامات من عدد من البلدان المساهمة بقوات بالمساعدة على تحقيق استقرار الوضع في إطار القوة المؤقتة، وفي رفع الحصار الجوي والبحري الكامل الذي فرضته إسرائيل على لبنان.

ثالثا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

ألف - احترام الخط الأزرق

١١ - أعاد مجلس الأمن، في الفقرة ٤ من قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦)، تأكيد تأييده القوي للاحترام التام للخط الأزرق. وفي الفقرة ٨ من ذلك القرار نفسه، أكد المجلس أيضا الاحترام التام للخط الأزرق بوصف ذلك أحد المبادئ والعناصر المستند إليها في تحقيق وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل. وكما سبق أن بينت في عدد من التقارير المرفوعة إلى المجلس، تقاعس الطرفان كلاهما في الماضي عن احترام الخط الأزرق. وقد ظل الخط الأزرق منذ أن رسمته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠ موضعا للتوتر وعُرضة للانتهاك من الجانبين كليهما.

١٢ - ومنذ تقديم تقريرتي السابق المؤرخ ١٨ آب/أغسطس (S/2006/670)، تقيّد الطرفان عموما بوقف الأعمال القتالية. بيد أن القوة المؤقتة رصدت عددا من الحوادث والانتهاكات الطفيفة في منطقة عملها الواقعة بين نهر الليطاني والخط الأزرق. وكانت هذه أساسا انتهاكات برية تتصل بتحسين مواقع قوات الدفاع الإسرائيلية والسياسات التقني. وواصلت إسرائيل أيضا إمداد القوات وتحريكها لأغراض التناوب داخل لبنان. ولاحظت القوة المؤقتة على وجه الخصوص ما يحدث يوميا من توغلات جوية إسرائيلية فوق المجال الجوي اللبناني. ومن الجانب اللبناني، واصل رعاة الأنعام ما اعتادوا عليه من عبور الخط الأزرق بالقرب من منطقة مزارع شبعا. ولم يكذب يوجود أي نشاط ملحوظ من جانب حزب الله في منطقة عمليات القوة، فيما عدا بعض محاولات أُبلغ عن رصدها واستهدف بها استنقاذ معدات من مواقع السابقة ونقلها شمالا.

١٣ - وعلى وجه الإجمال، لم تكن الانتهاكات البرية متسمة بطابع هجومي أو عدائي، ويبدو من الطرفين أنهما عازمان على التقيد بالاتفاق. بيد أنه حدث انتهاك جسيم لوقف

الأعمال القتالية، حين شنت القوات الإسرائيلية غارة في شرقي لبنان في ١٩ آب/أغسطس. والتقييم الذي مفاده أن الطرفين عازمان بوجه عام على التقيد بالاتفاق متوافق مع الحقيقة التي مؤداها أن حكومة لبنان وحكومة إسرائيل قد أكدتا لي كلتاهما التزامهما بالاحترام الكامل للخط الأزرق. وبغية مساعدة الطرفين على الوفاء بالتزامهما باحترام الخط الأزرق بكامله، تعتزم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وضع علامات مرئية بوضوح على الأرض على امتداد هذه الخط بكامله.

باء - الترتيبات الأمنية

١٤ - في ٢٧ تموز/يوليه، قررت حكومة لبنان بسط سلطتها على أراضيها من خلال قواتها المسلحة الشرعية، بحيث لا تكون هناك أي أسلحة أو سلطة عدا ما يخص الدولة اللبنانية. ويوفر ذلك القرار الأساس الضروري لإنشاء منطقة خالية من أي أفراد مسلحين أو معدات أو أسلحة فيما بين الخط الأزرق ونهر الليطاني، بوصف ذلك أحد عناصر تحقيق وقف دائم لإطلاق النار، المبينة في الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأعربت لي حكومة إسرائيل وحكومة لبنان عن موافقتهما على هذا المبدأ. وتقدم القوة المؤقتة المساعدة حالياً إلى القوات المسلحة اللبنانية في اتخاذ الخطوات المؤدية إلى إنشاء هذه المنطقة عقب الانسحاب التام لقوات الدفاع الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية.

١٥ - وفيما يتعلق بالترتيبات الأمنية الرامية إلى منع استئناف الأعمال القتالية، دعت حكومة لبنان في القرار الصادر عن مجلس وزرائها في ٢٧ تموز/يوليه، "الأمم المتحدة إلى أن تتخذ، بالتعاون مع الأطراف ذات الصلة، التدابير اللازمة لاستئناف إنفاذ اتفاق الهدنة الموقع من جانب لبنان وإسرائيل في عام ١٩٤٩، وكفالة التقيد بأحكام ذلك الاتفاق، فضلاً عن استطلاع التعديلات الممكنة للأحكام المذكورة أو التطوير الممكن لها حسب الاقتضاء". واقترحت قوات الدفاع الإسرائيلية من جانبها أن تنشئ القوة المؤقتة هيئة ثلاثية، على غرار آلية التنسيق الثلاثية الحالية، بغية معالجة المسائل الأمنية على أساس طويل الأجل. وطلبت القوة المؤقتة إلى الطرفين أن يقدموا خطياً اقتراحات أكثر تفصيلاً، تقوم القوة على أساسها بإعداد مشروع اقتراح كي تنظر فيه حكومتا لبنان وإسرائيل.

١٦ - وعلى صعيد الميدان، يستمر إحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بالانسحاب التدريجي للقوات الإسرائيلية وبانتشار القوات المسلحة اللبنانية. وتواصل القوة المؤقتة تنسيق الانسحاب التدريجي لقوات الدفاع الإسرائيلية من جنوب لبنان وانتشار القوات المسلحة اللبنانية فيه. ومنذ تقديم تقريره السابق المؤرخ ١٨ آب/أغسطس (S/2006/670)، التقى ضباط كبار من قوات الدفاع الإسرائيلية ومن القوات المسلحة اللبنانية مع قائد القوة المؤقتة

في ست مناسبات من أجل تيسير هذه العملية عن طريق الإجراءات وخطة الانسحاب المتفق عليهما في منتصف آب/أغسطس. وقد قسمت قوات الدفاع الإسرائيلية المنطقة المحتلة إلى ١٦ قطاعا وقطاعا فرعيا وجلت عن تسعة منها بحلول ٧ أيلول/سبتمبر، ويتوقع انسحابها من القطاعات الأخرى قبل نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وعلى وجه الإجمال، جلّت قوات الدفاع الإسرائيلية حتى تاريخه عما يقارب ٦٥ في المائة من المساحة التي كانت تحتلها لدى بدء نفاذ وقف الأعمال القتالية. وأقامت البعثة نقاط تفتيش وسيّرت دوريات مكثفة للتحقق من عدم وجود قوات الدفاع الإسرائيلية في هذه المواقع، وانتشرت القوات المسلحة اللبنانية في المناطق التي أُخليت، بعد انقضاء فترة مدتها ٢٤ ساعة. وفي ٣١ آب/أغسطس، انتشرت القوات المسلحة اللبنانية للمرة الأولى على امتداد الجانب الشرقي للخط الأزرق وأقامت بعض المواقع الدائمة لها هناك.

١٧ - وتم التوصل إلى تفاهم عام مؤداه أن تنسحب قوات الدفاع الإسرائيلية انسحابا كاملا من الأراضي اللبنانية. بمجرد أن يزداد قوام القوة المؤقتة إلى ٥ ٠٠٠ جندي ويصبح الجيش اللبناني مستعدا للانتشار بقوام كامل إجماليه ١٥ ٠٠٠ جندي. ووفقا لما أفادت به السلطات العسكرية اللبنانية عند إعداد هذا التقرير، أتمت القوات المسلحة اللبنانية، بدعم من القوة المؤقتة، نشر ما يقارب ١٠ ٠٠٠ جندي جنوب نهر الليطاني. وأتوقع إنجاز هذه العملية في الأسابيع المقبلة، مما سيحقق مزيدا من الاستقرار في الوضع. وتتوخى خطة دخول الجيش اللبناني إلى جنوب لبنان، بصيغتها المقدمة من قيادة الجيش اللبناني، نشر أربعة ألوية في المناطق الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني، والاحتفاظ بلواء آخر وكتيبتين قيد الاحتياط شمال نهر الليطاني.

١٨ - وأنشئت آلية للتخطيط والتنسيق بين القوة المؤقتة ووزارة الدفاع اللبنانية وقيادة الجيش اللبناني لكفالة التعاون الفعال والمستمر بشأن عمليات الانتشار والأنشطة المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت، بطلب مني، آلية رفيعة المستوى للتنسيق الأمني يشارك فيها من الجانب اللبناني رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية وقائد القوات المسلحة اللبنانية ومدير عام قوى الأمن الداخلي، وممثلي الشخصي للبنان فضلا عن قائد القوة المؤقتة. كما أنشأت القوات المسلحة اللبنانية خلية اتصال في مدينة صور للتفاعل مع مختلف وحدات القوة المؤقتة وفروع مقرها على الصعيد الميداني. وأتوقع أن تتمركز هذه الخلية في مقر قيادة القوة المؤقتة في الناقورة. بمجرد انسحاب قوات الدفاع الإسرائيلية من المنطقة.

١٩ - واتخذت القوة المؤقتة وقوات الدفاع الإسرائيلية خطوات أيضا لكفالة الاتصال الفعال، الذي يهدف أساسا إلى معالجة المسائل الأمنية بعد الانسحاب. ويجري حاليا إنشاء

مكتب اتصال صغير تابع للقوة المؤقتة في مقر القيادة الشمالية لقوات الدفاع الإسرائيلية، كما أن المحادثات جارية بشأن إنشاء مكتب للقوة المؤقتة في تل أبيب للاتصال والتنسيق مع مقر قيادة قوات الدفاع الإسرائيلية ووزارة الدفاع.

٢٠ - وشهدت الأسابيع القليلة الماضية تقدماً ملموساً في زيادة قوام القوة المؤقتة. فقد نُشرت وحدة من فرنسا قوامها ٢٢٤ جندياً، معظمهم مهندسون، وشرعت في إنجاز عملياتها. ووصلت في ٣ أيلول/سبتمبر، قوة إنزال إيطالية مشتركة قوامها ٨٥٨ جندياً ومزوَّدة بمركبات مدرعة ومعدات، وهي ترابط حالياً في منطقة فرون في انتظار إتمام إعداد أماكن الإقامة الخاصة بها للانتشار في بلدة معركة.

٢١ - وفي ٨ أيلول/سبتمبر، بلغ قوام القوة المؤقتة ٣٠٨٥ فرداً من جميع الرتب بالمساهمات المقدمة من إسبانيا وأيرلندا وبلجيكا وبولندا والصين وغانا وفرنسا والنرويج والهند. ويكُمّل هؤلاء ٥٣ مراقباً عسكرياً من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة (فريق المراقبين في لبنان). ومن المقرر أن تصل كتيبة فرنسية تضم نحو ٨٨٢ جندياً مع مركباتهم ومعداتهم إلى بيروت في ١٢ أيلول/سبتمبر، وسيتم نشرها إلى منطقة عملها في القطاع العام لبنت جبيل في أبكر وقت ممكن. ومن المقرر أن تغادر إسبانيا إلى لبنان في الأيام القليلة المقبلة كتيبة من المشاة الآلية الإسبانية تضم نحو ٨٥٠ جندياً بالإضافة إلى العناصر اللازمة لمقر قيادة قطاع. وبذلك سيصل العدد الكلي للقوات الموجودة في الميدان إلى نحو ٥٠٠٠ جندي. ومن المقرر أن تصل دفعة ثانية من القوات إلى لبنان بحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر. وتعهّدت إيطاليا بنشر كتيبة أخرى وعنصر للدعم، وتعهّدت نيبال بكتيبة وإندونيسيا بكتيبة وغانا بـ ٢٥٠ جندياً إضافياً لتعزيز مساهمتها الحالية. كما تعهّدت تركيا وفنلندا بنشر سرايا هندسية متعددة الأدوار، وتعهّدت بلجيكا بتقديم مستشفى من المستوى الثاني.

٢٢ - واتسعت منطقة عمل القوة المؤقتة لتشمل جيب منطقة صور بالإضافة إلى مواقعها القائمة قبل نشوب الصراع. واحتل المراقبون العسكريون التابعون لفريق المراقبين في لبنان قواعد دورياتهم من جديد باستثناء قاعدة الدوريات الموجودة في الخيام، التي يلزم إعادة تشييدها بعد القصف الذي تعرضت له من قوات الدفاع الإسرائيلية خلال الأعمال القتالية.

٢٣ - وبدأ التخطيط للأنشطة الطويلة الأجل الرامية إلى تعزيز العمليات والدعم الميدانيين اللذين ستضطلع بهما القوة المؤقتة في الأجل الطويل. وعاد فريق للتخطيط تابع لإدارة عمليات حفظ السلام من لبنان في ٥ أيلول/سبتمبر. وبعد التشاور مع الإدارات ذات الصلة، ستضع الإدارة في الأسابيع المقبلة جدول الملاك في صيغته النهائية. وسأقدم إلى المجلس تقريراً مستقلاً عن الاحتياجات اللازمة في الأجل الطويل والجوانب المالية للقوة المؤقتة الموسعة.

وبغية تلبية الاحتياجات الفورية والأساسية لتوسيع القوة المؤقتة، أعطت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية موافقتها في ١٨ آب/أغسطس على الدخول في التزامات لا تتجاوز قيمتها ٥٠ مليون دولار. وسيُلتَمَس الإذن من الجمعية العامة بالدخول في التزامات إضافية خلال الجزء العادي من دورتها الحادية والستين، لتغطية الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧.

٢٤ - وكما ذكرت في تقريرتي السابق، سُنشأ خلية عسكرية مكرسة للقوة المؤقتة، اعتماداً على الموارد القائمة لدى الشعبة العسكرية، وستزوّد بضباط من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، لتعزيز مقرر إدارة عمليات حفظ السلام. وسيكون المدير العسكري لهذه الخلية، المسؤول أمام وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، الجهة المنسقة لتوفير المشورة العسكرية بشأن القوة المؤقتة، وسيعمل بتعاون وثيق مع الأمينين العامين المساعدين للعمليات ودعم البعثات والمستشار العسكري. وسيقوم مدير هذه الخلية، نيابة عن وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام وبما يتسق مع توجيهاته السياسية، بتقديم الإرشاد والتوجيه العسكريين الاستراتيجيين لقائد القوة المؤقتة. وتواصل إدارة عمليات حفظ السلام التشاور حالياً مع الدول الأعضاء لصوغ هيكل وحجم هذه الخلية الاستراتيجية، التي ستموّل عن طريق ميزانية القوة المؤقتة. وسيواصل قائدة القوة المؤقتة، بصفتها رئيس البعثة، ممارسة السلطة التنفيذية في الميدان نيابة عني، وممارسة السيطرة التشغيلية على الوحدات العسكرية الملحقّة بالقوة المؤقتة. وسيبقى قائد القوة ألان بلليغريني في منصبه هذا حتى ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧ وسيحل محله عندئذ قائد إيطالي للقوة.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

٢٥ - يتوخى مجلس الأمن، في قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦)، التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف ومن قراراته ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، التي تقضي بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان، حتى لا تكون هناك أي أسلحة أو سلطة في لبنان عدا ما يخص الدولة اللبنانية، عملاً بما قرره مجلس الوزراء اللبناني في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وتوافق حكومة لبنان وحكومة إسرائيل على هذا المبدأ من مبادئ تحقيق وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل.

٢٦ - وقد سبق أن قدمت تفاصيل عن وضع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية في تقاريرتي السابقة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وسأقدم استكمالاً آخر لهذه التفاصيل في تقريرتي الرابع نصف السنوي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وما زالت على اقتناعي بأن نزع سلاح حزب الله والميليشيات الأخرى ينبغي أن يجري عن طريق عملية

سياسية تفضي إلى استعادة الدولة اللبنانية لسلطتها كاملة بحيث لا يكون هناك أي سلاح أو سلطة غير سلاحها وسلطتها. ولم يتمكن الحوار الوطني حتى الآن من التوصل إلى توافق في الآراء على عملية سياسية وجدول زمني لترع سلاح حزب الله نزعا كاملا على نحو يدمج قدراته العسكرية في القوات المسلحة اللبنانية. وأتوقع أن تقوم الحكومة اللبنانية، عملا بقرارها المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، بتحديد هذه العملية السياسية.

٢٧ - وقد أعتبر أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في إطار الحوار الوطني بشأن سلاح الميليشيات الفلسطينية خارج مخيمات اللاجئين الفلسطينيين يشكل خطوة كبيرة وهامة. بيد أن تنفيذه في غضون فترة الستة أشهر التي حددها الحوار الوطني (والتي انتهت في ٢٦ آب/أغسطس) لم يتحقق بعد.

دال - القوات الأجنبية

٢٨ - يتوخى مجلس الأمن، في قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦)، منع وجود قوات أجنبية في لبنان دون موافقة حكومته، بوصف ذلك عنصرا أساسيا لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل. وكما ذكرت في تقارير السابقة، فإنه لا توجد حاليا، بناء على تحقق الأمم المتحدة من ذلك بأقصى ما لديها من قدرة، قوات أجنبية منتشرة في لبنان سوى القوات العاملة تحت راية الأمم المتحدة أو الوحدات التابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية التي أتوقع أن تُمنح انسحابها في الأسبوع المقبل، عندما يبلغ قوام القوة المؤقتة ٥٠٠٠ فرد.

هاء - حظر الأسلحة

٢٩ - في الفقرة ١٤ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، دعا المجلس حكومة لبنان إلى تأمين حدوده وغيرها من نقاط الدخول لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد دون موافقتها. وطلب المجلس إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان "مساعدة حكومة لبنان لدى طلبها ذلك"، فيما تبذله من جهود لتنفيذ هذا الحكم. وقرر المجلس في الفقرة ١٥ من القرار نفسه، أن تتخذ جميع الدول ما يلزم من تدابير لمنع القيام، من جانب مواطنيها أو انطلاقا من أراضيها أو باستخدام السفن والطائرات التي ترفع أعلامها، ببيع أو تزويد أي كيان أو فرد في لبنان بأسلحة وما يتصل بها من العتاد بجميع أنواعه، وتزويد أي كيان أو فرد في لبنان بأي تدريب أو مساعدة في المجال التقني فيما يتصل بتوفير أو صنع أو صيانة أو استخدام هذه المواد، إلا إذا أذنت بذلك حكومة لبنان أو القوة المؤقتة. ويتسق فرض هذا الحظر على الأسلحة اتساقا تاما مع قرار مجلس الوزراء اللبناني المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، الذي يقضي بالآلا يكون هناك سلاح أو سلطة في لبنان غير سلاح الدولة اللبنانية وسلطتها،

وهو تدبير يشكل جزءاً لا يتجزأ من الترتيبات الأمنية الرامية إلى منع استئناف الأعمال القتالية، على النحو المتوخى في قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأنوّه أيضاً في هذا الصدد إلى أحكام الفقرة ١٥ من ذلك القرار نفسه، وأحث جميع الدول الأعضاء على الامتثال التام لها.

٣٠ - وهناك موافقة من كل من حكومة لبنان وحكومة إسرائيل على هذا العنصر الذي يُستند إليه في تحقيق وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل. وقد كرست الأمم المتحدة بالفعل جهوداً جمة لإنجاز الترتيبات اللازمة لإنفاذ هذا الحظر.

٣١ - وأنوّه هنا إلى التأكيدات التي تلقيتها من رئيس الجمهورية العربية السورية، بأن الجمهورية العربية السورية، مع معارضتها لوجود قوات أجنبية على الحدود بينها وبين لبنان، ستتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ الفقرة ١٥ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذاً تاماً. وأخبرني الرئيس الأسد أيضاً بأن الجمهورية العربية السورية ستعتمد إلى زيادة عدد حراس الحدود المرابطين هناك وتعزيز قدراتهم عن طريق تزويدهم بالتدريب الإضافي وإمدادهم بأعتدة من قبيل المركبات. وقال الرئيس الأسد كذلك إن الجمهورية العربية السورية مستعدة لإنشاء آليات للاتصال مع القوات المسلحة اللبنانية وشرطة الحدود اللبنانية والأفراد الدوليين الذين يقدمون المساعدة التقنية إلى اللبنانيين، من أجل إقامة نظام فعال للحظر. وأكد الرئيس الأسد أيضاً أن الجمهورية العربية السورية مستعدة للقيام، حيثما يمكن ذلك، بتسيير دوريات حدودية مشتركة وإقامة نقاط مراقبة حدودية مشتركة مع السلطات اللبنانية. وقد أبلغت كذلك بأن الرئيس الأسد طلب، في غضون ذلك، من القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية أن تنشر كتيبة إضافية على الحدود البرية مع لبنان، وأبدى استعداده لقبول المساعدة من ألمانيا.

٣٢ - وقد اتخذت السلطات اللبنانية في تلك الأثناء مجموعة متنوعة من الخطوات لإنفاذ احتكارها للسيطرة على القوة وللاستعمال المشروع لها في كامل أنحاء إقليم لبنان. وبغية تحسين التنسيق فيما بين الأفرع المعنية للمؤسسة الأمنية اللبنانية، تم إنشاء آلية تنسيق رفيعة المستوى، على نحو ما وصفته أعلاه.

٣٣ - ووجه قائد القوات المسلحة اللبنانية، العماد ميشيل سليمان، رسالة مؤرخة ٥ أيلول/سبتمبر إلى قائد القوة المؤقتة، الجنرال آلان بيلليغريني، أفاده فيها عن التدابير التي اتخذتها القوات المسلحة اللبنانية لتأمين الحدود ومنع دخول الأسلحة وما يتصل بها من عتاد إلى لبنان بدون إذن وعلى نحو غير مشروع. وأفاد على وجه التحديد بأنه تم نشر ٨ ٠٠٠ جندي على طول حدود لبنان البرية مع الجمهورية العربية السورية وأن تدابير مماثلة قد اتخذت على

طول الساحل الممتد لمسافة ٢٠٠ كيلومتر من أجل تأمين الحدود البحرية. وقدم العماد سليمان أيضا خرائط تبين انتشار الجيش في هذه المناطق. ووجه قائد القوات المسلحة اللبنانية الدعوة إلى القوة المؤقتة، بما في ذلك دعوة فريق من الخبراء، لزيارة هذه المواقع واقتراح الخطوات الملائمة التي ينبغي اتخاذها لتحسين فعالية هذه التدابير باستخدام التكنولوجيا الحديثة وتوفير التدريب للجنود. واستفسر أيضا عما إن كان بإمكان الأمم المتحدة أن تسهم في تزويد القوات المسلحة اللبنانية بالأصول والمعدات التي يمكن أن تساعد في إنجاز هذه المهمة. وفي رسالة مؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر، وجه وزير الداخلية والشؤون البلدية الدعوة إلى القوة المؤقتة لزيارة مطار بيروت الدولي، لتقييم النظم والإجراءات الأمنية القائمة والتحسينات المنفذة أو الجاري تنفيذها لأمن المطار.

٣٤ - واستجابة لهذه الرسائل، أوفدت ألمانيا، على أساس ثنائي، فريقا صغيرا من الخبراء لتقديم المساعدة التقنية واستعراض التدابير التي نفذتها السلطات اللبنانية، حيث قدّم المشورة بشأن ما يلزم لتحسينها. وتستعد القوة المؤقتة حاليا لإيفاد فريق من عندها يضم خبراء في المجال العسكري ومجالات الشرطة والجمارك والحدود بهدف تعزيز هذه الجهود.

٣٥ - وقرر مجلس الوزراء اللبناني في ٤ أيلول/سبتمبر أن يكلف الجيش بأن يمارس السيطرة على المياه الإقليمية اللبنانية، في سياق الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٧٠١، وأن يطلب، في هذا الصدد، الدعم والمساعدة التقنية من القوة المؤقتة. وبناء على ذلك، بدأ فريق التنسيق والتخطيط إجراء مناقشات مع السلطات العسكرية اللبنانية والبلدان المساهمة بقوات بغية تحديد الإجراءات التنفيذية والتنسيقية لهذه العمليات البحرية. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، ووفقا لقرار مجلس الوزراء، كتب إليّ رئيس الوزراء، السنيورة، طالبا المساعدة من الأمم المتحدة في تأمين حدود لبنان البحرية ونقاط الدخول البحرية إلى لبنان. واستفسر على وجه التحديد، عما إن كان "بإمكان القوة المؤقتة أن تقدّم فرقة عمل بحرية لتساعد في منع دخول الأسلحة وما يتصل بها من عتاد عن طريق البحر إلى لبنان بدون إذن، إلى أن تصبح القوات البحرية وقوات الأمن [اللبنانية] قادرة على إنجاز هذه المهام بمفردها". وفي حين أن رئيس الوزراء أقرّ بأن القدرات البحرية الحالية للبنان محدودة بقدر لا يمكنها من القيام على الوجه الفعال بتسيير دوريات على امتداد الساحل اللبناني البالغ طوله ٢٠٠ كيلومتر، فإنه قد نوّه إلى أن أعمال المراقبة البحرية التي ستقوم بها الأمم المتحدة ستكون "بالتنسيق الوثيق مع القوات البحرية والقوات المسلحة اللبنانية". وذكر رئيس الوزراء السنيورة في رسالته كذلك أن من الأهمية بمكان أن "تتضمن هذه المساعدة البحرية أيضا التدريب التقني لأفراد البحرية اللبنانية وغيرهم من أفراد الأمن اللبنانيين، كما يؤمل أن تتضمن في وقت لاحق تقديم معدات بحرية

وغيرها من المعدات للنهوض بقدرة لبنان على الاضطلاع على نحو مستقل وفعال بمهام المراقبة والسيطرة الساحلية“.

٣٦ - واستجابة للطلب الوارد من رئيس الوزراء السنيورة، ستنشئ القوة المؤقتة عنصرا بحريا يُتوقع أن يكون جاهزا للعمل في غضون الأسابيع المقبلة. وريثما تتخذ جميع الترتيبات اللازمة ويتسنى نشر العنصر البحري التابع للقوة المؤقتة، تم اتخاذ بعض التدابير المؤقتة. ووافقت إيطاليا على أن تتولى قيادة فرقة عمل بحرية مؤقتة على أساس ثنائي مع حكومة لبنان، مع المداومة على التنسيق على نحو وثيق مع القوة المؤقتة. وتتألف الفرقة من أصول بحرية مقدمة من إيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة واليونان على أساس عدم استرداد التكاليف. وفي الوقت ذاته، تعمل إدارة عمليات حفظ السلام، على وجه الاستعجال، مع الدول الأعضاء في التخطيط لإنشاء فرقة عمل بحرية وتكوين هذه الفرقة وإحاطتها بالقوة المؤقتة لدعم القوات البحرية وقوات الأمن اللبنانية. ويشكل إيجاد عنصر بحري كبير تحدياً جديدا لعمليات حفظ السلام، وسيستلزم قدرا من المرونة، لا سيما فيما يتعلق بترتيبات تسديد التكاليف للدول الأعضاء المساهمة. ويُتوقع أن تضم القوة البحرية أربع فرق طائرات على الأقل لتشكيل سياجا خارجيا لعمليات الرقابة والمنع البحرية. وسيتم نشر سياج مؤلف من سفن أصغر حجما، وبخاصة سفن الحراسة وزوارق الدوريات السريعة القادرة على اعتراض السفن المشتبه فيها، وذلك في المناطق الأقرب إلى الساحل، وستعمل بالتعاون الوثيق مع القوات المسلحة اللبنانية.

واو - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٣٧ - يتوخى مجلس الأمن، في قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦)، أن يتم تزويد الأمم المتحدة بجميع ما تبقى في حوزة إسرائيل من خرائط الألغام الأرضية في لبنان، للتمكين من تحقيق وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل. وقد أخذت قوات الدفاع الإسرائيلية تسلّم القوة المؤقتة بعض الخرائط أثناء انسحابها من مواقع محددة. وأكدت السلطات الإسرائيلية للقوة المؤقتة أن جميع ما يوجد بحوزتها من الخرائط ذات الصلة بالألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة سوف يُسلّم للقوة المؤقتة لدى إتمام الانسحاب.

٣٨ - وأؤكد هنا على ما تمثله الذخائر غير المنفجرة من خطر وعلى ما أحدثته من أضرار. وقد أصبح مدى التلوث جنوب نهر الليطاني بالذخائر غير المنفجرة، أي القنابل العنقودية الصغيرة والذخائر الفرعية، أكثر وضوحا منذ تقديم تقريرى السابق، وأصبح جليا أن الذخائر غير المنفجرة تمثل تحديا كبيرا أمام تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وحتى ٨ أيلول/سبتمبر، حدد مركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام، بالاشتراك مع المكتب الوطني

اللبناني لإزالة الألغام، ٤٥١ موقعاً منفرداً أصيب كل منها بقنابل عنقودية ويوجد به مئات من القنابل الصغيرة أو الذخائر الفرعية. ويمثل هذا الرقم زيادة بنسبة ٢٥ في المائة عما كان عليه في الأسبوعين المنصرمين، ويُتوقع أن يواصل الازدياد. ووفقاً لما أفاد به مركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام، فإن قصف ما يقدر بنحو ٩٠ في المائة من جميع القنابل العنقودية تم في الفترة الواقعة بين وقت اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) في ١١ آب/أغسطس ووقت الوقف الفعلي للأعمال القتالية في ١٤ آب/أغسطس.

٣٩ - وعلى الرغم من أن قوات الدفاع الإسرائيلية قدمت إلى القوة المؤقتة بعض الخرائط المتعلقة بالهجمات التي استخدمت فيها القنابل العنقودية، فإن هذه الخرائط ليست محددة بما يكفي لتمكين العاملين في الميدان من الاستفادة منها. ويُتوقع أن تقدم إسرائيل مزيداً من المعلومات التفصيلية إلى القوة المؤقتة تحدد على وجه الدقة مواقع الذخائر العنقودية التي استخدمت أثناء الصراع وكمياتها وأنواعها. وبالإضافة إلى الذخائر العنقودية، فإن القنابل والصواريخ وقنابل الهاون غير المنفجرة وغيرها من الذخائر تتناثر أيضاً في جميع أنحاء الجنوب وفي بعض المناطق في شمال لبنان وشرقه. وإني لأشعر بالأسى إذ أفيد بأن ثلاثة من المهندسين العسكريين اللبنانيين قُتلوا عندما انفجرت فيهم قنبلة غير منفجرة كانوا يحاولون إبطالها. وهذا التلوث يشكل خطراً جسيماً على عملية نشر القوات المسلحة اللبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة المعززة في لبنان التي تتمثل مهمتها في مساعدة تلك القوات. وقد وُجدت ذخائر غير منفجرة داخل قواعد القوة المؤقتة، وعلى امتداد طرق الدوريات وفي بعض المواقع المقترحة للانتشار الموسع. وقد تجسّد تأثير هذه المتفجرات المتخلفة عن الحرب على المدنيين من الناحية الإنسانية في سقوط ١٤ قتيلاً و ٥٧ جريحاً على الأقل بسببها. وكانت الأغلبية العظمى من هؤلاء الضحايا من الشباب والصبيان. وإلى جانب ما تشكّله الذخائر غير المنفجرة من أخطار على حياة البشر، فإنها تشكّل عائقاً أمام عودة الأسر المشردة وأنشطة الإسكان والأنشطة الزراعية التي تؤثر على أسباب المعيشة التي يحيا عليها سكان جنوب لبنان.

٤٠ - ويواصل فريق الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تقديم المساعدة للمكتب الوطني اللبناني لإزالة الألغام، والأجهزة الأخرى في حكومة لبنان والجهات الفاعلة في المجال الإنساني التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وذلك للتخفيف من حدة هذا الخطر. ويوجد في الميدان حالياً مهندسون عسكريون لبنانيون وأفرقة من المنظمة غير الحكومية المسماة الفريق الاستشاري المعني بالألغام وأفرقة مقدمة عن طريق الوكالة السويدية لخدمات الإنقاذ، يقومون حالياً بإزالة الذخائر غير المنفجرة. وإضافة إلى ذلك، وفي نطاق إطار الأمم المتحدة للتخطيط والاستجابة السريعة بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام، تعاقدت

دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام مع خمسة أفرقة للتخلص من الذخائر المتفجرة وخمسة أفرقة لتطهير مناطق القتال وثلاثة أفرقة للمسح التقني، وقامت بنشر هذه الأفرقة إلى مواقع عملها. وقد تم فعلا التخطيط لجلب قدرات إضافية في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة وتطهير مناطق القتال، ويرجّح أن يتم نشرها في غضون الأسابيع المقبلة. وقد أسفرت هذه الجهود بالفعل عن تدمير ما يزيد عن ١٥ ٠٠٠ من فرادى الذخائر العنقودية فضلا عن مئات من الذخائر الأخرى غير المتفجرة. واضطلعت اللجنة الوطنية للتوعية بمخاطر الألغام بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بأنشطة لتوعية السكان العائدين بمخاطر الذخائر غير المتفجرة. وقامت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام أيضا بتوفير التدريب في مجال السلامة من الذخائر غير المتفجرة للعاملين في مجال تقديم المعونة وموظفي البعثة في بيروت وصور. وقد تحقق كل هذا بفضل الاستجابة المتحمسة من قبل الجهات المانحة للعناصر المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام من النداء العاجل ومقترح الإنعاش المبكر، عن طريق الصندوق الاستئماني للتبرعات للمساعدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام وعبر القنوات الثنائية. وفي حين أن هذه الاستجابة كانت مشجعة، فإن ثمة حاجة إلى تقديم المزيد في الأشهر والسنوات المقبلة لضمان الإزالة التامة لهذا الخطر.

٤١ - وفي حين أن الاستجابة في إطار القوة المؤقتة تم تنسيقها مع الجهود الإنسانية المذكورة أعلاه، فإنني أود أن أنوّه إليها على نحو محدد. فقد شملت التعزيزات الأولى من القوات الفرنسية مهندسين عسكريين ما برحوا يتولون، مع القدرات الصينية الموجودة، تأمين مرافق القوة المؤقتة. وقد وعدت بلدان مساهمة بقوات بتقديم قدرات إضافية في مجال التطهير من الذخائر ويُرجّح أن يتم نشرها في غضون الأشهر المقبلة. ولدى دخول هذه القدرات حيز التشغيل، سيكون بمقدورها أن تنهض بالولاية الضمنية المشمولة في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وهي حماية أفراد القوة المؤقتة وغيرهم من أفراد البعثات، فضلا عن الولاية الصريحة المتمثلة في تقديم المساعدة الإنسانية. وبناء على التمويل المطلوب والقدرات المتاحة، تقدّر المدة التي ستستغرقها إزالة القنابل الصغيرة العنقودية بما يزيد كثيرا عن السنة.

زاي - ترسيم الحدود

٤٢ - أكد مجلس الأمن في قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦)، أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية. وطلب المجلس إلى أيضا أن أضع مقترحات لترسيم الحدود الدولية للبنان، لا سيما في مناطق الحدود المتنازع عليها أو غير المؤكدة، بما في ذلك عن طريق معالجة مسألة منطقة مزارع شبعا.

٤٣ - وقد أشرت في السابق إلى التصريحات التي تكرر صدورها عن ممثلي حكومة الجمهورية العربية السورية بأن منطقة مزارع شبعا هي من الأراضي اللبنانية وليست من الأراضي السورية (التي تحتلها إسرائيل)، وفقا لما قرره الأمم المتحدة بناء على الخط الأزرق، وإلى ما نبهت إليه من أن تحديد الأمم المتحدة لوضع مزارع شبعا لا يُخل بأي اتفاق لترسيم الحدود بين الجمهورية العربية السورية ولبنان. وقد دعوت الحكومتين من قبل إلى اتخاذ خطوات عاجلة وفقا للقانون الدولي للتوصل إلى اتفاق من ذلك القبيل. وأشارت أيضا إلى استعداد لبنان لمعالجة هذه المسألة ودعوت على وجه الاستعجال إلى بذل التعاون من جانب الجمهورية العربية السورية.

٤٤ - ومن المهم تأكيد أن مسألة منطقة مزارع شبعا لا تزال تطرح، خلافا لقرارات مجلس الأمن المتكررة، لتبرير وجود حزب الله وتبرير أنشطته فيما يتعلق بالنشاط العسكري عبر الخط الأزرق. وفي ضوء البيانات الصادرة عن الجمهورية العربية السورية بأن منطقة مزارع شبعا منطقة لبنانية، فإن توضيح وضع المنطقة من المرجح أن ييسر جهود حكومة لبنان الرامية إلى التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاقات الطائف ومن قرارات مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦) و١٧٠١ (٢٠٠٦). إلا أن التوصل إلى حل دائم لهذه المسألة سيظل مرهونا بترسيم الحدود بين الجمهورية العربية السورية ولبنان.

٤٥ - وقد شجعتني الحادثات التي أجريتها مع حكومتي الجمهورية العربية السورية ولبنان بشأن هذه المسألة وأنوه إلى أن اللبنانيين لا يزالون على التزامهم بالاتفاق الذي توصلوا إليه في حوارهم الوطني الذي أجروه سابقا في عام ٢٠٠٦. وأنوه أيضا إلى أن الرئيس الأسد أبلغني بأن الجمهورية العربية السورية على استعداد للشروع في ترسيم حدودها مع لبنان وأنه على استعداد للالتقاء برئيس الوزراء السنيورة في أي وقت لمناقشة جميع المسائل موضع الاهتمام المشترك. وإني أعرب مجددا عن أي أتوقع بقوة اتخاذ خطوات سريعة للتوصل إلى اتفاق بشأن ترسيم الحدود بوصف ذلك وسيلة هامة تساعد على الاستعادة الكاملة لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي امتثالا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٤٦ - وفي هذا السياق، لاحظت باهتمام وجود مسار بديل، اقترحه حكومة لبنان، لإحراز تقدم في توضيح وضع منطقة مزارع شبعا على وجه الخصوص. فقد اقترح رئيس الوزراء السنيورة، في خطته المؤلفة من سبع نقاط، أنه إلى جانب الوقف الفوري والشامل لإطلاق النار، يُعلن اتفاق على عدد من العناصر، بما يشمل التزاما من مجلس الأمن بوضع منطقة مزارع شبعا وتلال كفر شوبا المجاورة لها تحت ولاية الأمم المتحدة إلى حين ترسيم الحدود وحسم مسألة سيادة لبنان عليها حسما تاما. وتنفيذ هذا التدبير يستلزم مع ذلك

تحديد النطاق الجغرافي لمنطقة مزارع شبعا على وجه الدقة، وهو ما وصفته سابقا بأنه عنصر أساسي لا بد من معالجته، وذلك في رسالة بعثتها إلى رئيس الوزراء السنيورة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن سؤاله عن الخطوات الممكنة التي ينبغي اتخاذها، من وجهة نظر الأمم المتحدة، من أجل نقل السيادة على منطقة مزارع شبعا من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان. وأنا أعكف حاليا على الدراسة الدقيقة للآثار الخرائطية والقانونية والسياسية المعقدة المترتبة على هذا النهج، وسأعود إلى المجلس بشأن ذلك في الوقت المناسب.

حاء - إقامة العلاقات الدبلوماسية

٤٧ - أود أن أنوه إلى التأكيدات التي تلقيتها من الرئيس الأسد بأن الجمهورية العربية السورية على استعداد لإقامة علاقات دبلوماسية طبيعية بين الجمهورية العربية السورية ولبنان وأنه على استعداد للالتقاء في أي وقت برئيس الوزراء السنيورة لمناقشة جميع المسائل موضع الاهتمام المشترك. وأبلغني رئيس الوزراء السنيورة بأنه مستعد للالتقاء برئيس الجمهورية العربية السورية في أي وقت لمناقشة هذه المسائل على أساس جدول أعمال متفق عليه. وأعرب مجددا عن توقعي بأن يتم قريبا بدء عملية من هذا القبيل بين البلدين، على أساس جدول أعمال متفق عليه، تفضي في نهاية المطاف إلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة. وأبلغني الرئيس الأسد بأنه يعتبر ذلك قرارا سياديا، وأن تحديد التفاصيل والتوقيت يجب أن يتم فيما بين الجمهورية العربية السورية ولبنان.

طاء - الجنديان الأسيران والسجناء

٤٨ - إن إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين الأسيرين بدون شروط ومسألة السجناء اللبنانيين في إسرائيل أمران يتسمان كلاهما بأهمية حيوية. وقد وضعت هاتين المسألتين في صدارة أولوياتي خلال الجهود التي بذلتها طوال الأسابيع الماضية. وقد أقتعتني المناقشات التي أجريتها في المنطقة، ولا سيما مع كل من حكومة إسرائيل وحكومة لبنان ورئيس البرلمان اللبناني نبيه بري، بأن حل هاتين المسألتين يمثل ضرورة أساسية. وقد فهمت من مناقشاتي أيضا أن جميع الأطراف ذات الصلة مستعدة لمناقشة القضايا المطروحة.

٤٩ - وأود أن أنوه أيضا إلى أن رئيس الوزراء السنيورة اقترح، في خطته المؤلفة من سبع نقاط، أنه إلى جانب الوقف الفوري والشامل لإطلاق النار، يُعلن اتفاق على عدد من العناصر، بما يشمل تعهدا بإطلاق سراح السجناء والمحتجزين اللبنانيين والإسرائيليين عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية.

٥٠ - وقد أثّرت المسائل الإنسانية، ولا سيما إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين اللذين أسرهما حزب الله، مع حكومتي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية. وقد تشجعت بما أبدياه من تأييد لنداءاتي من أجل إطلاق سراح الجنديين الأسيرين والسجناء.

٥١ - وقد عينت مُيسراً خبيراً وكلفته تحديداً بمعالجة هاتين المسألتين الحيويتين. وبالنظر إلى طبيعة هذه الجهود، فإنني لست في حل من أن أبين بالتفصيل الكيفية التي سينجز بها إطلاق سراح الأسيرين والسجناء. وإنني أتطلع بالفعل إلى العودة إلى المجلس بشأن هذا الموضوع في أقرب فرصة.

ياء - الحصار

٥٢ - كان هناك عنصر آخر تعين أن يعالج بسبب أهميته الأساسية في المدى القريب، هو الحصار الجوي والبحري الشامل الذي فرضته إسرائيل على لبنان لدى اندلاع الأعمال القتالية في ١٢ تموز/يوليه. وطوال الأسابيع الماضية، شكّل رفع الحصار بطبيعة الحال مسألة ذات أهمية رئيسية لدى حكومة لبنان، بالنظر خاصة إلى آثاره الضارة على الاقتصاد اللبناني. وبررت حكومة إسرائيل الحصار بأنه تدبير ضروري لكفالة الإبقاء على حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن بموجب الفقرة ١٥ من قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٥٣ - وإلى جانب مسألة الجنديين الأسيرين والسجناء، فإنني اعتبرت هدف إنهاء الحصار مسألة أخرى ذات أولوية عليا خلال جهودي التي بذلتها في الأسابيع الأخيرة. ويسرني أن أفيد بأن إسرائيل قد رفعت تماماً الحصار الجوي في ٦ أيلول/سبتمبر والحصار البحري في ٧ أيلول/سبتمبر، بعد أن أسفرت مناقشاتي مع جميع الأطراف المعنية عن توافق في الآراء بشأن الترتيبات الأمنية اللازمة لكفالة الإبقاء بصورة كافية ومستمرة على حظر الأسلحة المفروض طبقاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد أبلغت عن هذه التدابير بمزيد من التفصيل أعلاه.

٥٤ - وإنني أتطلع حالياً إلى النشر الوشيك لفرقة العمل البحرية التابعة للأمم المتحدة قبالة الساحل اللبناني لمساعدة السلطات اللبنانية في تأمين الحدود البحرية وفي الحلول محل فرقة العمل البحرية المؤقتة العاملة حالياً.

رابعاً - ملاحظات

٥٥ - مرة أخرى، يخرج جزء من الشرق الأوسط من وعشاء الحرب والدمار والأزمات. فقد أدى صراع مفجع دام ٣٤ يوماً إلى إسقاط المنطقة مرة أخرى في وهدة عدم الاستقرار.

الذي ساد لمدة عقود من الزمن. وفي أعقاب ذلك الصراع، يتعين إنحاز الكثير، الذي يعاد للأسف بناء قدر كبير منه كان قد أنجز من قبل. وقد تحدثت إلى المجلس عن الكيفية التي سيق بها الشعبان اللبناني والإسرائيلي بقسوة إلى أتون الحرب والمواجهة. وأؤكد مجددا التزام الأمم المتحدة السابق بدعم لبنان والشعب اللبناني في سيرهما على طريق التقدم. وأود أيضا أن أطمئن الشعب الإسرائيلي إلى أن الأمم المتحدة ملتزمة بأمنه ورفاهه، إلى جانب التزامها بأمن ورفاه جميع الشعوب الأخرى في المنطقة. ولا تزال أهداف الأمن والاستقرار والسلام الشامل هي الأهداف الكبرى. وكما بينت في هذا التقرير، أُتخذت خطوة البداية في هذا الصدد. بيد أنه لا يزال يتعين اتخاذ خطوات أخرى عديدة.

٥٦ - ويسري أن أنوه إلى أنه في لبنان نفسه، قررت الحكومة بوضوح، على نحو يعكس توافقا وطنيا حقيقيا في الآراء، أنه لا يجوز أن يوجد سوى مصدر واحد للقانون والنظام والسلطة. وإنني أثني على الحكومة وعلى رئيس الوزراء السنيورة لقرارهما ولما يبذلانه من جهود. وقد تشجعت كثيرا أيضا بالبيانات التي تلقيتها من الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية، خلال زيارتي للمنطقة، وأتوقع المزيد من التعاون الملموس من هذه الأطراف. وما من دولة في المنطقة أو في غيرها من المناطق تجيز وجود جماعات مسلحة تتحدى احتكار الدولة للاستعمال المشروع للقوة في جميع أرجاء إقليمها. وفي الواقع أن العديد من حيران لبنان وغيرهم من الجهات الفاعلة المعنية قد اتخذوا تدابير صارمة لكفالة بسط سلطة الدولة. وآمل في أن يبذل هؤلاء كامل التعاون في تنفيذ التدابير ذات الصلة، كما هو مطلوب إليهم في قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٥٧ - وفي هذا السياق، أحث جميع الدول على أن توجه إلى حكومة لبنان مساعدتها الإنسانية ومساهمتها في الإنعاش الاقتصادي وفي المجال الأوسع نطاقا لإعادة البناء السياسي والاقتصادي. وعلى نطاق أعم من ذلك، ستتطلب عملية إعادة البناء والإنعاش الاقتصادي للبنان قدرا كبيرا ومطردا من الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي.

٥٨ - وفي حين أنه يجري حاليا تنفيذ تدابير قصيرة الأمد بطرق متنوعة لكفالة تحويل وقف الأعمال القتالية إلى وقف دائم لإطلاق النار، لن يتسنى تنفيذ حل مستدام طويل الأجل إلا بناء على عمليات سياسية جامعة، على الصعيد الداخلي في لبنان وفي المنطقة الأوسع نطاقا كذلك، وفقا لما أقر به مجلس الأمن في قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي الوقت نفسه، أود أن أنوه إلى أن الاحترام الدائم للخط الأزرق لا يمكن أن يتوقع أن يصبح مستداما، ما لم تُطبق على الجانب اللبناني، ترتيبات أمنية لمنع استئناف الأعمال القتالية، تشمل إنشاء منطقة فيما بين الخط الأزرق ونهر الليطاني تكون خالية من أي وجود لأفراد مسلحين أو معدات أو

أسلحة غير ما يخص حكومة لبنان أو القوة المؤقتة. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين نزع سلاح جميع القوات غير القوات المسلحة اللبنانية النظامية، على النحو المتوخى في قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي الوقت نفسه، وعلى الجانب الإسرائيلي، يجب أن تتوقف تماما عمليات التحليق الجوي.

٥٩ - وإني أرحب بما قُدم حتى تاريخه من مساهمات بالقوات وبالتزامات الدول الأعضاء بدعم القوة المؤقتة وتعزيزها. وأنوه بوجه خاص إلى استعداد حكومتي إيطاليا وفرنسا للمبادرة وتولي دورين قياديين، وإلى الالتزامات الأوروبية عامة، وكذلك إلى التزامات الدول الأعضاء الآسيوية والأفريقية. ونتيجة لهذه المساهمات، ستتسم القوة المؤقتة بطابع التنوع حقا، مما يدل على التزام المجتمع الدولي التزاما بالغاً برؤية السلام يعم الشرق الأوسط. وجعل القوة المؤقتة مزودة بالموارد الكاملة أمر في المتناول، وإني أعول على الدول الأعضاء في أن تفي سريعا بتعهداتها بتوفير كل ما يلزم من القوات والمعدات. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني تحديدا لكل من إسبانيا وألمانيا والمملكة المتحدة والأردن لما قدمته تلك البلدان من المساعدة لبعثات الأمم المتحدة طوال الشهر الماضي.

٦٠ - وبغية الحيلولة دون نشوب العنف وإراقة الدماء من جديد، لا بد من معالجة الأسباب الأساسية للصراع في المنطقة. ولا يمكن تجاهل الأزمات الأخرى، وبخاصة في الأرض الفلسطينية المحتلة، لأنها جميعا أزمات مترابطة. وما لم يصير المجتمع الدولي على إحلال سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، فإن أيّا من هذه الصراعات يمكن أن يندلع ليشمل المنطقة بأسرها.

٦١ - وسأواصل بذل جهودي سعيا إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) وغيره من القرارات ذات الصلة، وسأقدم تقارير إلى المجلس عن ذلك على فترات منتظمة.